

## منشور

دورى رقم « ٢ » لسنة ١٩٩٣

### بشأن قواعد الجبر بالنسبة لأصحاب الأعمال المخاطبين

بأحكام القانون ١٠٨ لسنة ١٩٧٦

لما كانت بعض مناطق الهيئة عرضت حالات لأصحاب أعمال بلغوا سن الخامسة والستين ومدة اشتراكهم فى النظام لم تكمل الـ ١٢٠ شهرا المطلوبة لاستحقاق المعاش، ونشاطهم مازال قائما إلا أنهم لا يرغبون فى الاستمرار فى سداد الاشتراكات وتقدموا لشراء مدة مكملة لمدة استحقاق المعاش.

ويطلبون الإفادة بالرأى حول مدى جواز إعمال قواعد جبر كسر مدة الاشتراك إذا كان من شأن ذلك استكمال المدة المطلوبة لاستحقاق المعاش وذلك عند تحديد المدة التى يتعين طلب ضمها.

وحيث تنص المادة (١٢) من قانون التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤ على أن يستحق المعاش فى الحالات الآتية.

١- بلوغ المؤمن عليه السن متى كانت مدة اشتراكه فى التأمين ١٢٠ شهرا.

٢- ثبوت عجز المؤمن عليه أثناء استمرار النشاط.

٣- ثبوت عجز المؤمن عليه أو وفاته خلال سنة من تاريخ إنهاء النشاط ولم يكن...

٤- بلوغ المؤمن عليه السن بعد انتهاء النشاط أو ثبوت عجزه بعد أكثر من سنة من تاريخ إنهاء النشاط أو وفاته بعد أكثر من سنة من التاريخ المذكور متى كانت مدة اشتراكه فى التأمين ١٢٠ شهرا على الأقل ولم يكن صرف القيمة النقدية لتعويض الدفعة الواحدة.

٥- إنهاء نشاط المؤمن عليه لغير الأسباب المنصوص عليها فى البند (٢) من هذه المادة متى كانت مدة اشتراكه فى التأمين ٢٤٠ شهرا على الأقل.

وإذا بلغ المؤمن عليه السن دون أن تبلغ مدة اشتراكه فى التأمين ١٢٠ شهر وكان نشاطه مازال قائما استمر خضوعه لأحكام هذا القانون لحين استكمال هذه المدة أو إنتهاء نشاطه أى التاريخين أقرب ويجبر كسر السنة إلى سنة كاملة إذا كان من شأن ذلك استحقاق المعاش.

وحيث تنص المادة (١٣) على أنه:

« يجوز للمؤمن عليه فى حالة بلوغ السن أو تجاوزها دون توافر المدة المطلوبة لاستحقاق المعاش أن يطلب حساب مدة وفقاً للمادة ٢٨ لاستكمال المدة المشار إليها لاستكمال المدة المشار إليها وتؤدى المبالغ المطلوبة دفعة واحدة ويستحق المعاش فى هذه الحالة اعتباراً من أول الشهر التالى لتاريخ أداء هذه المبالغ».

واستناداً لذلك سبق أن أصدرت الهيئة المنشور الدورى رقم ٨ لسنة ١٩٨٨ بشأن استمرار اشتراك صاحب العمل الذى يبلغ السن قبل استكمال مدة اشتراكه فى التأمين ١٢٠ شهراً لحين استكمال هذه المدة طالما ظل نشاطه قائماً وانتهى المنشور إلى وجوب استمرار اشتراك المؤمن عليه وفقاً لأحكام القانون ١٠٨ / ١٩٧٦ لاستكمال مدة ١٢٠ شهراً طالما أن النشاط مازال قائماً وذلك عملاً بحكم المادة ١٢ من القانون المشار إليه.

كما أن الهيئة أصدرت المنشور الدورى رقم ٨ / ١٩٨٩ بشأن حق صاحب العمل فى طلب حساب مدة سابقة طبقاً للمادة ٢٨ من قانون ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ لاستكمال المدة الموجبة للمعاش بعد بلوغه سن الخامسة والستين وبعد انتهاء النشاط وذلك عملاً بحكم المادة ١٢ من ذات القانون.

وحيث أن تلك المنشورات تعالج حالة المؤمن عليه الذى بلغ السن ويستمر فى مزاولة النشاط ويستمر فى أداء الاشتراكات وكذا حالة المؤمن عليه الذى يبلغ السن وانتهى نشاطه ويقوم بشراء مدة مكملة للمدة التى تعطيه الحق فى معاش فإن الحالة محل البحث هى حالة المؤمن عليه الذى يبلغ السن دون استكمال المدة الموجبة للمعاش ونشاطه مازال مستمراً إلا أنه لا يرغب فى الاستمرار فى أداء الاشتراكات وإنما يرغب فى شراء المدة المكملة للحصول على معاش وفقاً لحكم المادة ١٢ من ذات القانون، ويثور التساؤل هل يشترى المدة بمراعاة أعمال قواعد الجبر أم يتم شراء سنوات كاملة لاستكمال الـ ١٢٠ شهراً دون أعمال قواعد الجبر.

وفى ضوء ذلك فإن صاحب العمل الذى يبلغ السن دون استكمال المدة الموجبة للمعاش ومازال نشاطه قائماً يكون له الخيار بين الاستمرار فى النشاط طبقاً لأحكام المادة ١٢ أو شراء مدة طبقاً لأحكام المادة ١٣ التى جاءت أحكامها مطلقة.

لهذا فإنه فى حالة ما إذا اختار الشراء لا يجب أن يكون فى وضع أفضل من الذى يستمر فى أداء الاشتراكات لحين استكمال مدة ١٢٠ شهراً اشتراكاً كاملاً.

وعلى ذلك لا يتم أعمال قواعد الجبر فى هذه الحالة طالما أن النشاط مازال قائماً وعليه أن يطلب حساب سنوات كاملة تكون مكملة لمدة ١٢٠ شهراً كاملاً، وعلى سبيل المثال إذا كان المؤمن عليه لديه مدة اشتراك مقدارها ٣ شهراً ٧ ففى هذه الحالة يقوم بشراء مدة ثلاث سنوات كاملة مع مراعاة أنه عند التسوية يتم حساب المعاش على أساس عشر سنوات فقط ذلك أن الشراء كان بقصد استكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش.

وعلى جميع أجهزة الهيئة المختصة مراعاة أحكام هذا المنشور.

وعلى الإدارة العامة للشئون الإدارية إبلاغ هذا المنشور للأجهزة المختصة.

تحريراً فى ٨ / ٤ / ١٩٩٣م

رئيس مجلس الإدارة

نبيل محمود حكم